

أصول الفقه

[117] ان التشكيك في حكم العقل سفسطة ليس وراءها سفسطة ، نعم كل ما يمكن الشك فيه هو الصغريات ، أعني ثبوت الملازمات في المستقلات العقلية أو في غير المستقلات العقلية . ونحن انما نتكلم في حجية العقل لاثبات الحكم الشرعي بعد ثبوت تلك الملازمات . وقد شرحنا في الجزء الثاني مواقع كثيرة من تلك الملازمات ، فأثبتنا بعضها في مثل المستقلات العقلية ، ونفيها بعضا آخر في مثل مقدمة الواجب ومسألة الضد . أما بعد ثبوت الملازمة وثبوت الملزوم فأى معنى للشك في حجية العقل ، أو الشك في ثبوت اللازم ، وهو حكم الشارع . ولكن مع كل هذا وقع الشك لبعض الاخباريين في هذا الموضوع ، فلا بد من تجليته لكشف المغالطة ، فنقول : قد أشرنا في المجلد الاول ص 196 إلى هذا النزاع ، وقلنا : ان مرجع هذا النزاع إلى ثلاث نواح ، وذلك حسب اختلاف عباراتهم : (الاولى) : في امكان ان ينفي الشارع حجية هذا القطع . وقد اتضح لنا ذلك بما شرحناه في حجية القطع الذاتية ص 19 من هذا الجزء فارجع إليه ، لتعرف استحالة النهي عن اتباع القطع . (الثانية) : بعد فرض امكان حجية القطع هل نهى الشارع عن الاخذ بحكم العقل ؟ وقد ادعى ذلك جملة من الاخباريين الذين وصل اليها كلامهم مدعين ان الحكم الشرعي لا يتنجز ولا يجوز الاخذ به إلا إذا ثبت من طريق الكتاب والسنة . أقول : ومرد هذه الدعوى في الحقيقة إلى دعوى تقييد الاحكام الشرعية بالعلم بها من طريق الكتاب والسنة . وهذا خير ما يوجه به كلامهم ولكن قد سبق الكلام مفصلا في مسألة اشتراك الاحكام بين العالم والجاهل ص 29 من هذا الجزء ، فقلنا : انه يستحيل تعلق الاحكام على العلم بها مطلقا ، فضلا عن تقييدها بالعلم الناشئ من سبب خاص ، وهذه الاستحالة ثابتة حتى لو قلنا بامكان نفي حجية القطع . لما قلناه من لزوم الخلف ، كما شرحناه هناك . وأما ما ورد عن آل البيت عليهم السلام من نحو قولهم : (ان دين الله لا